أثناء حملة قادها الفريق الفهد واوقعت 1527 مخالفاً ومطلوباً

المهبولة في قبضة «الداخلية»

■ القطاعات الميدانية أحكمت المنطقة بأكملها وفق التنسيق الكامل بين أجهزتها

الفهد والعلي على رأس القيادات الأمنية أثناء الحملة

جانب من الحملة

■ الإعلام الأمني للمواطنين والوافدين : التستر على المطلوبين للعدالة يضعك تحت طائلة القانون

■ الإستفادة الحالية بتصحيح أوضاع المخالفين أودفع الغرامات يجنبك الملاحقات الأمنية

■ حمل الإثباتات والأوراق الثبوتية أثناء التنقل وتجديد الإقامات قبل انتهائها بوقت كافٍ

التفتيش على الأوراق الثبوتية

الداخلية تتواصل حملاتها لضبط المخالفين

استكمالاً للحملات الأمنية المفاجئة التي تشنها أجهزة وزارة الداخلية والتي تم الإعداد لها بدقة وإحكام لضبط مخالفي قانون الإقامة والمطلوبين قاد وكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان فهد الفهد حملة أمنية موسعة وشاملة بمنطقة المهبولة رافقه خلالها وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الأمن العام اللواء عبدالفتاح العلي وبمشاركة القيادات الأمنية الميدانية المعنية.

وأكدت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني في بيان لها أنه ووفق الخطة الأمنية المعدة لذلك ومع الساعات الأولى من فجر يوم امس قامت القوات المعنية والمكلفة بالمهام الميدانية بتطويق المنطقة المستهدفة من خلال الانتشار والتمركز وفق الآلية اللازمة لمنع هروب المطلوبين والمخالفين وذلك من خلال التنسيق الكامل بين أجهزة المعلومات وكافة الوحدات من الأجهزة الأمنية الميدانية والدعم والمساندة من أجهزة الأمن الوقائي والجنائي وذلك لفرض السيطرة الأمنية والميدانية على جميع منافذ المنطقة.

وقالت أنه وبعد اتخاذ الإجراء القانوني اللازم والتشديد على مراعاة الجانب الإنساني بدأت القوات الأمنية بمداهمة الأماكن المستهدفة من خلال الانتشار والتمركز في موقع الحدث وأن أجهزة البحث والتحري وجمع المعلومات وبالتنسيق مع دوريات الأمن قامت بتحديد مواقع المخالفين ومحاصرتهم وإلقاء القبض عليهم من قبل الأجهزة الميدانية.

وأوضحت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني أن الحملة حققت النتائج المرجوة بعد أن تم ضبط 1527 مخالفا موزعة على النحو التالي:- 401 بدون إثبات و150 مخالفين و41 تغيب و 5 إلقاء قبض و3 مطلوب جنائي و3 خمور و2 مركبة مطلوبة حيث تم تحول 636 إلى الإبعاد والجهات المختصة كما تم الإفراج عن 261 بعد إحضار الأوراق الثبوتية الخاصة بهم والتأكد من صحتها.

وتواصل الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني دعوة المقيمين إلى ضرورة حمل الإثباتات والأوراق الثبوتية أثناء التنقلات أو التواجد في أي موقع أو مكان وذلك حتى تتمكن الأجهزة الأمنية من التحقق والتأكد والتدقيق في الإثباتات لمعرفة الوضع القانوني للمقيم

وتؤكد على أن عدم حمل إثبات الشخصية سوف يترتب عليه الإحالة إلى جهة الاختصاص للتدقيق والتأكد واتخاذ إجراءات قد تصل إلى الإبعاد.

■ مراعاة الجانب الإنساني خلال المداهمات ومساندة كاملة من أجهزة الأمن الوقائي والجنائي

كما أهابت بأصحاب الشركات والمؤسسات والكفلاء المواطنين والمقيمين بضرورة العمل على تجديد إقامة مكفوليهم قبل الانتهاء بوقت كاف بعد ما لوحظ أن بعض المقيمين يقومون بإجراءات تجديد الإقامة الخاصة بهم وذلك بعد انتهائها مما يعد مخالفاً للقانون

حيث يصبح المقيم في تلك الحالة غير حامل الإقامة صالحة وقانونية في البلاد مؤكدة ان الوزارة سوف تواصل حملاتها المفاجأة لملاحقة المطلوبين والمخالفين.

وطالبت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني المواطنين والمقيمين على ضرورة التعاون مع رجال الأمن بعدم الإيواء أو التستر على مخالف القوانين أو مطلوب للعدالة تجنباً للوقوع تحت طائلة القانون.

واختتمت الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بيانها بحث المقيمين على ضرورة الإستفادة من البادرة الإنسانية الخاصة بتصحيح أوضاع المخالفين لقانون إقامة الأجانب بتعديل أوضاعهم القانونية أو دفع الغرامات المقررة والمغادرة في حال تقدمهم طواعية قبل ملاحقتهم وضبطهم من خلال حملات المداهمة الأمنية التي تقوم بها الأجهزة الأمنية المعنية.

كما أهابت بالمواطنين العمل على الاستفادة من تلك البادرة بتصحيح اوضاع مكفوليهم تجنباً للوقوع تحت طائلة القانون.

ترأس الاجتماع الأول للجنة الخاصة بالإستراتيجية الأمنية

الديين : تنظيم العمالة الوافدة في دول المجلس بما يتوافق مع مصالحها الوطنية

■ تفعيل الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص في المجال الأمني

الديين مترئسا الاجتماع

■ الاهتمام بالدراسات والأبحاث والتنبؤات المستقبلية المتعلقة بالجريمة

في إطار توصيات وتوجيهات أصحاب السمو والمعالي ملوك وأمراء دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وضمن استراتيجية التعاون والتكامل الأمني الخليجي المشترك والتي تهدف إلى الحفاظ على وحدة الأفكار والرؤى للمنظومة الأمنية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

عقد امس الأول الاجتماع الأول الخاص بمناقشة الإستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية برئاسة وكيل وزارة الداخلية المساعد للمؤسسات الإصلاحية وتنفيذ الأحكام اللواء خالد الديين وأعضاء اللجنة المشكلة لذلك حيث تم الإطلاع على الأهداف الاستراتيجية لتعزيز الأمن والإستقرار الداخلي لدول المجلس.

وأوضح اللواء الديين خلال الاجتماع الأول للجنة استعراض الأهداف الاستراتيجية الخاصة بتعزيز الأمن والاستقرار الداخلي لدول المجلس وحماية حدودها ومنافذها من أية تهديدات أو مخاطر وتنمية الوعي الأمني في مختلف الجوانب بين مواطني دول المجلس والمقيمين فيها وكذلك رفع كفاءة الأجهزة الأمنية في دول المجلس وتعزيز التعاون والتنسيق بين الأجهزة الأمنية والاستعداد التام لإدارة الكوارث والأزمات والمخاطر ومكافحة الإرهاب والتطرف.

وأضاف اللواء الديين أنه تم بحث كيفية تعزيز التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الجريمة والعمل على كيفية تنظيم العمالة الوافدة في دول المجلس بما يتوافق مع مصالحها الوطنية العليا وتحقيق الامن الإلكتروني لدول المجلس من خلال مكافحة الجرائم الالكترونية.

وأشار اللواء الديين أن من ضمن الأهداف الاستراتيجية للجنة كيفية تعزيز السلامة المرورية بدول المجلس وضرورة تفعيل الشراكة بين القطاع الحكومي والقطاع الخاص في المجال الأمني والاهتمام بالدراسات والأبحاث والتنبؤات المستقبلية المتعلقة بالجريمة والظواهر الاجتماعية المصاحبة . وبين أنه تم مناقشة الخطط الكفيلة بحماية الأماكن الاستراتيجية والإقتصادية والمنشآت الحيوية والهامة والبعثات الدبلوماسية في دول مجلس التعاون وتحصين مجتمعات دول المجلس من أي انعكاسات طائفية أو مذهبية أو فكرية قد تنجم عن الصراعات الإقليمية ورصد ومتابعة الأوضاع الأمنية والتحديات التي تواجه الدول محل الصراعات ومدى انعكاساتها على دول المجلس .

وفي الختام أكد اللواء الديين انعقاد الاجتماع الثاني للجنة خلال شهرين من تاريخ عقد الاجتماع الأول لمناقشة وبحث التفاصيل الخاصة بالأهداف الاستراتيجية الأمنية الشاملة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وذلك من أجل مواجهة التحديات التي تواجه المنظومة الأمنية بدول المجلس .

تحرير 380 مخالفة وحجز 29مركبة في الأحمدي

المرور : مستمرون في حملاتنا للحافظ على سلامة وأمن الجميع

جانب من الحملة

بناء على تعليمات وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون المرور اللواء عبدالله المهنا نفذت إدارة مرور الأحمدي "قسم تنظيم السير" حملة مرورية واسعة لمخالفة المركبات المعروضة للبيع والمركبات المهملة بالإضافة إلى المركبات المخالفة لقانون المرور ، وذلك بالتعاون مع إدارة بلدية الاحمدي.

وقد أسفرت الحملة عن تحرير 380 مخالفة مرورية مباشرة وغير مباشرة وإحالة 29 مركبة إلى كراج الحجز .

وتهيب الإدارة العامة للعلاقات والإعلام الأمني بمستخدمي الطريق الالتزام بقانون المرور موكدة استمرار الحملات المرورية في جميع المحافظات وذلك من أجل الحافظ على سلامة وأمن الجميع.

بحملة تفتيشية مفاجئة على عدد من المجمعات التجارية

مباحث الإقامة تضبط 15 شركة «وهمية»

بتوجيهات من وكيل وزارة الداخلية المساعد لشئون الجنسية والجوازات اللواء الشيخ مازن الجراح الصباح قامت إدارة الخدمات المالية والادارية التابعة للإدارة العامة لمباحث شئون الاقامة بحملة تفتيشية مفاجئة على عدد من المجمعات التجارية، بهدف ضبط الشركات الوهمية.

واسفرت الحملة عن ضبط (15) شركة مغلقة «وهمية» يوجد على كفالتها (82) عاملا حيث قامت الادارة العامة لمباحث شئون الاقامة بإدراجهم جميعا على قائمة الممنوعين بالإضافة الى مخاطبة الجهات المعنية لاتخاذ الاجراءات الادارية بحق الشركات المخالفة، من جانبها اكدت الادارة العامة للعلاقات والاعلام الامني استمرار قطاع الجنسية والجوازات بإداراته المعنية بالحملات المفاجئة بهدف ضبط كل من يخالف قانون الاقامة والتصدي للشركات الوهمية واتخاذ كافة الاجراءات القانونية حيالها.